

البنوك الجزائرية والتزامها بالإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفق معايير المحاسبة الدولية

البنوك الجزائرية والتزامها بالإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية

وفق معايير المحاسبة الدولية

أ. بن عياد ناريمان

جامعة الجلفة

الملخص

لقد كان من الضروري أن تستجيب المحاسبة لحاجات المجتمع التي تتغير دوماً و تعكس الظروف الثقافية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والسياسية في البيئة التي تعمل فيها حيث كانت المحاسبة لا تتعدى نظاماً للتسجيل، ثم طورت لتلبي احتياجات المستخدمين، لا سيما بعد التأثير الجوهري الذي أحدثته مظاهر العولمة الاقتصادية من حيث وضع و سن قوانين وكثيراً من التشريعات الجديدة التي تتطلب إفصاحات إضافية في السنوات الحديثة.

ونظراً لأهمية البيانات المالية وبلاستناد لأهداف القوائم المالية و أغراضها و تعدد مستخدميها أصبح لزاماً اشتقاق مبدأ الإفصاح والذي بمقتضاه ضرورة شمول التقارير المالية على جميع المعلومات مع توفير الوضوح المناسب فيها، وبمقتضى هذا المبدأ أصبح لا ينظر إلى القوائم المالية على أنها أهداف تسعى الوحدة الاقتصادية إلى تحقيقها بمجرد إعدادها، إنما لمساعدة بعض الأطراف لاتخاذ القرارات المختلفة.

وبما أن العمليات المصرفية تتميز بالتنوع والدقة والسرعة في إنجاز المهام، كان لزاماً أن تكون محاسبة البنوك على درجة عالية من المرونة والوضوح والسرعة بحيث يسهل معها استخراج البيانات المحاسبية والكشوفات والمعلومات اللازمة في الوقت المناسب، من هنا تأتي أهمية الإفصاح المحاسبي.

الكلمات المفتاحية: القوائم المالية - الإفصاح - معايير المحاسبة الدولية - البنوك التجارية الجزائرية

مقدمة

تعتبر البنوك إحدى الركائز الاقتصادية الهامة والأساسية في أي دولة من الدول، وذلك للمساهمة التي تقوم بها في تنشيط الحركة الاقتصادية ودعم وتشجيع القطاعات الأخرى في سبيل تحقيق معدلات تنمية عالية، وهي تلعب دوراً مهماً في النظام النقدي وتعطي مؤشراً رئيسياً على حيوية الوضع الاقتصادي في أي دولة، وحيث يتعامل العديد من القطاعات والأشخاص المعنويين والطبيعيين مع البنوك كمودعين، أو مقرضين أو مستثمرين حاليين أو متوقعين أو سلطات رقابية أو كمدققين خارجيين، لذلك فإن بيانات القوائم المالية لهذه البنوك تعتبر على درجة كبيرة من الأهمية.

وعلى الرغم من الإشراف الذي تمارسه الحكومة على أعمال المصارف، إلا أن مستخدمي المعلومات (المودعون والمساهمون والمستثمرون) قد لا يحصلون على احتياجاتهم من المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات المالية وتقييم المراكز المالية للبنوك. وفي ظل عدم التطابق بين الممارسات المتبعة للإفصاح في جميع الدول، أخذت المنظمات المحاسبية الدولية على عاتقها إصدار القواعد والإجراءات والمعايير التي تنظم وتوحد الإفصاح في القوائم المالية الخاصة في المصارف.

أولاً: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية

1. تعريف معايير المحاسبة الدولية

يمكننا أن نعرف المعايير بأنها نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العلمية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات¹، فقد جاءت كلمة معيار كترجمة لكلمة Standard الإنجليزية وهي تعني القاعدة المحاسبية، ويميل المحاسبين إلى استخدام معيار محاسبي، ويقصد بكلمة معيار في اللغة بأنها نموذج يوضع، يقاس على ضوئه وزن شيء أو

البنوك الجزائرية والتزامها بالإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفق معايير المحاسبة الدولية

طوله أو درجة جودته، أما في المحاسبة فيقصد بها المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وإيصال المعلومات إلى المستفيدين.

وقد عرفت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC المعايير المحاسبية على أنها "قواعد إرشادية يستند إليها المهنيون لدعم اجتهادهم واستلزام حكمتهم، ولكنها لا تلغي الحكمة أو الاجتهاد، إنما هي وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولاً عاماً وتهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة وتعتمد كإطار عام لرفع نوعية وكفاءة العمل الفني وتحديد طبيعة وعمق المسؤولية المهنية".²

كما يمكننا تعريف معايير المحاسبة الدولية بأنها كل القواعد المتعلقة بالمحاسبة مهما كانت طبيعتها إلزامية أو اختيارية، أي أن كل ما من شأنه أن يشكل دليلاً أو مرجعاً سواء كانت نصوص تشريعية أو تنظيمية أو توصيات، صادرة عن سلطات مؤهلة لتنظيم الميدان المحاسبي سواء محلياً أو دولياً³، كما يمكننا تعريف المعيار المحاسبي الدولي بأنه مجموعة من المبادئ والقواعد المحاسبية التي لها قبولاً عاماً على المستوى الدولي، أو أنه تلك القواعد التي تحكم على دقة و سلامة وملائمة ما تحتويه القوائم المالية من أرقام وبيانات محاسبية تكون سهلة القراءة دولياً.

2. مداخل إصدار المعايير المحاسبية الدولية

لقد عملت معظم الدول على إصدار معايير للمحاسبة من أجل تنظيم الممارسات المحاسبية، إلا أن درجة تنظيم المهنة تختلف من دولة إلى أخرى، كما تم استخدام مداخل مختلفة لذلك الغرض، وعلى العموم يوجد مدخلان لإصدار المعايير المحاسبية هما المدخل الذاتي والمدخل القانوني.

أ. المدخل الذاتي

بناء على هذا المدخل تقوم المنظمات المهنية المختصة والممارسين لمهنة المحاسبة بوضع وتطوير المبادئ والإجراءات المحاسبية بشكل مستقل عن توجيهات وتدخل القوانين والحكومة، ويسود مدخل التنظيم الذاتي بشكل عام في الدول ذات التوجهات الفردية والنظام الاقتصادي الحر مع أسواق مالية نشطة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، كندا، ... وعلى هذا الأساس تتجه المحاسبة إلى تلبية احتياجات المستثمرين والمقرضين من المعلومات بالدرجة الأولى، وفي غياب النصوص القانونية، تلعب مهنة المراجعة دوراً بالغ الأهمية في الكشف عن حالات الغش المحتمل وجودها في القوائم المالية، ويستند المراجع في عمله على المبادئ النظرية وعلى الممارسات المعترف بها من قبل إدارة المؤسسة، حيث أن نزاهة القوائم المالية المقدمة من طرف الإدارة تتوقف على تقرير المراجع، كما تقوم هيئات المراجعة بإعداد دراسات تعرض من خلالها أفضل الإجراءات المحاسبية وتقدم توجيهات عن أكثر الممارسات إثارة للخلاف.

ب. المدخل القانوني

تعد المحاسبة تحت هذا المدخل ذات صفة قانونية، وتبدو محددة بشكل كبير في توجهها وممارستها، ومن ثمة تكون الممارسات المحاسبية أكثر توحيداً حيث يسمح هذا النظام بمعالجة محاسبية واحدة فقط لأي نوع من العمليات، ويسود هذا المدخل في الدول التي تساهم فيها المؤسسات بشكل كبير في إعداد بيانات الاقتصاد الكلي، كما لا تعتمد المؤسسات في تمويلها على أسواق رأس المال إلا قليلاً مثل فرنسا، ألمانيا، ... لهذا فإن دور المحاسبة في هذه الدول هو تقديم المعلومات الضرورية للتخطيط على المستوى الكلي والجزئي، فالمحاسبة هنا ليست موجهة أساساً لخدمة متخذي القرارات من أصحاب رؤوس الأموال وإنما مصممة لخدمة الحكومة التي تقوم بتقييم وتقرير الإجراءات المحاسبية وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية وذلك في ظل الأهداف القومية للدولة.

البنوك الجزائرية والتزامها بالإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفق معايير المحاسبة الدولية

3. مزايا وعيوب المعايير المحاسبية الدولية

1.3 مزايا المعايير المحاسبية الدولية

يرى العديد من الباحثين والمهتمين أن استعمال المعايير المحاسبية الدولية يضمن الحصول على عدة مزايا يمكن تلخيصها كالتالي:

- تعتبر المعايير المحاسبية الدولية كمرتكزات يتم الاعتماد عليها في إعداد القوائم المالية وإكسابها صفة الموضوعية، وذلك بإعطاء إطار متكامل معترف به دوليا وذو جودة عالية لتحديد، قياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية و الحد من الاختلافات على المستوى الدولي في هذا المجال.
- تهدف المعايير المحاسبية الدولية بشكل أساسي إلى إضفاء الشفافية على حسابات المؤسسة وهو ما يسمح بالتحديد الدقيق للصحة المالية لها ومن ثم اتخاذ القرارات الإستراتيجية الملائمة؛
- تخدم المعايير المحاسبية الدولية بصفة خاصة حاجيات المستثمرين، وذلك بتوفير معلومات مفهومة وملائمة لهم، وهذا ما يضمن نجاعة عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية ويشجع على تدفق رؤوس الأموال بين الدول؛
- باعتبار المعايير المحاسبية الدولية موجهة للمؤسسات المسعرة في البورصة فهي تعمل على تشجيع ظهور وتطوير الأسواق المالية، ومن ثم التخفيض من تكاليف الحصول على رؤوس الأموال بالنسبة لهذه المؤسسات.

2.3 عيوب المعايير المحاسبية الدولية

- إن المعايير الدولية تحوي كثيرا من الثغرات ونواحي القصور التي تجعلها عاجزة في أحيان كثيرة عن معالجة نقاط جوهرية وهامة في الأفطار المترتبة بتطبيقها مما جعلها عرضة للكثير من الانتقادات التي يمكن توضيحها كما يلي:
- من أهم الانتقادات التي توجه المعايير المحاسبية الدولية كثرة الخيارات و البدائل التي تنضوي عليها فيما يخص قواعد القياس والإفصاح، الأمر الذي يحد من قدرتها في تقريب الممارسات المحاسبية بين الدول ، كما قد يشكل فرصة للمسيرين للتلاعب في القوائم المالية عن طريق اختيار السياسات التي تسمح لهم بإظهار النتائج التي يريدونها⁴.
- إن المعايير المحاسبية الدولية غير قادرة على الإلمام بجميع القضايا التي تم استخدامها وهذا راجع لاختلاف احتياجات هؤلاء المستخدمين تبعاً لاختلاف بيئاتهم، فالمعايير المحاسبية الدولية لا تغطي إلا المواضيع ذات الطابع الدولي والتي تم معظم الدول، دون النظر للقضايا الخاصة المتعلقة بدولة معينة أو مجموعة محدودة من الدول؛
- تتميز المعايير المحاسبية الدولية بكونها مبادئ عامة وليست قواعد تفصيلية، مما قد يترك محالا واسعا لتأويلها، وبالتالي يمكن أن تلجأ مؤسسات من نفس البلد أو نفس القطاع إلى معالجتين محاسبتين مختلفتين لنفس العملية؛
- إن المعايير المحاسبية الدولية تهتم بتوفير معلومات عن الوضعية المالية ونتيجة أعمال المؤسسات المسعرة في البورصة بهدف مساعدة المستثمرين والدائنين على اتخاذ القرار، وبالتالي فهي لا تغطي العديد من المجالات الأخرى (المحاسبة الإدارية، محاسبة المسؤولية الاجتماعية والبيئية، محاسبة الموارد البشرية) التي قد تهم عدة أطراف (مسيرين، حكومة...).

4. أهم المعايير المحاسبية التي تطبق في البنوك

هناك عدة معايير تطبق على مستوى البنوك لكن سوف نركز على أهم معيارين و هما:

- عرض القوائم المالية (المعيار المحاسبي الدولي 01): يهدف هذا المعيار إلى بيان أساس عرض القوائم المالية من أجل ضمان إمكانية المقارنة مع قوائم مماثلة لنفس المؤسسة في فترات أخرى أو لمنشآت أخرى ويحدد المعيار عدة اعتبارات لعرض القوائم وإرشادات خاصة بهيكلها والحد الأدنى لمحتوياتها كما يعرض المعيار نماذج عن القوائم المالية.

البنوك الجزائرية والتزامها بالإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفق معايير المحاسبة الدولية

• الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة (المعيار المحاسبي الدولي 30): يطالب هذا المعيار البنوك والمؤسسات المالية المشابهة بتقديم مستوى ملائم من الإفصاح لمصلحة مستخدمي القوائم المالية كعرض السياسات المحاسبية وتضمين إفصاحات إضافية في قائمة الدخل والمركز المالي وكذلك ما يتعلق بالأمور الطارئة واستحقاقات الأصول والالتزامات وخسائر القروض والسلف والمخاطر البنكية العامة والأصول المرهونة كضمان. تجدر الإشارة هنا إلى أنه تم استبدال هذا المعيار بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 07 IFRS الأدوات المالية.

ثانياً: ماهية القوائم المالية للبنوك التجارية

1. تعريف القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي، فهي تلخص جميع العمليات المالية التي حدثت في المؤسسة خلال الفترة المالية، كما أن عملية إعداد القوائم المالية تخضع لعدد من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وهذه المبادئ تحدد المعلومات والبيانات التي يجب أن تشملها القوائم المالية، وتحكم عمليات تنظيمها وقياسها وتجميعها وتعديلها وعرضها بحيث تكون ملائمة لمختلف مستخدمي القوائم لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة و تساعد أصحاب المؤسسة في تقييم كفاءة استغلال الإدارة لموارد المؤسسة، وتشكل القوائم المالية أحد المصادر الأساسية للمعلومات وذلك بعد أن يتم تدقيقها من قبل مدقق خارجي، ليتم الاعتماد عليها في اتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية من قبل مستخدميها.⁵

كما تعرف بأنها تقارير مالية محاسبية تعد طبقاً للمفاهيم والفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتحتوي على بيانات ومعلومات مستقاة من السجلات والدفاتر بالمؤسسة وتهدف أساساً إلى إعلام الأطراف الخارجية والداخلية عن مدى نجاح أو إخفاق إدارة المؤسسة في تحقيق أهدافها.⁶

وتعتبر المعايير المحاسبية من المرتكزات الأساسية في إعداد القوائم المالية، وتبني معايير محاسبة دولية في إعداد القوائم المالية يترتب عليه توفير قوائم مالية ذات قبول دولي، وهذا يعني إضفاء القبول الدولي للمعلومات المحاسبية المستقاة من قبل مستخدمي تلك القوائم في اتخاذ القرارات الاقتصادية بكل ارتياح، وسهل ذلك على المستخدمين في كيفية التوصل إلى المعلومات التي يحتاجون إليها، ذلك أن عملية إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية قد روعي في إعدادها أن تتوفر فيها معظم ما يحتاج إليه المستخدمون من معلومات تساعد في اتخاذ قراراتهم.

2. أهداف القوائم المالية

- توفير معلومات حول المركز المالي، والأداء والتغيرات المالية للمنشأة، وهذه المعلومات تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في اتخاذ القرارات الاقتصادية؛

- تحقيق حاجات عامة لغالبية المستخدمين، وليس بالضرورة أن توفر كافة المعلومات التي يمكن أن يحتاجها المستخدمين، ذلك أن القوائم المالية تعكس الآثار المالية للأحداث السابقة؛

- تمكين مستخدمي القوائم المالية من التنبؤ بالنسبة لتطورات والأوضاع الاقتصادية المستقبلية للمؤسسة و قدرتها على تحقيق التدفقات النقدية و سداد التزاماتها و توزيع الأرباح على الساهمين؛⁷

- تساعد المستثمرين والدائنين الماليين المرتقبين وغيرهم من المستخدمين على تقدير مقدار وتوقيت ودرجة التأكد من المتحصلات النقدية المتوقعة من التوزيع أو الفوائد أو تلك المصاحبة للتدفقات النقدية؛⁸

- توفير معلومات تلائم المستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين، لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية ومنح القروض المالية، ومن الضروري أن تكون القوائم المالية مفهومة بالنسبة للمستثمرين.⁹

البنوك الجزائرية والتزامها بالإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفق معايير المحاسبة الدولية

3. الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية

تتمثل الخصائص النوعية للقوائم المالية في الصفات التي تجعل المعلومات الواردة فيها مفيدة لمستخدميها وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:¹⁰

- أ. الملائمة: تقتضي أن تكون المعلومات ملائمة لجميع المستثمرين الذين يقومون باتخاذ قراراتهم الاقتصادية السليمة.
- ب. التحقق: يعني أن النتائج التي يصل إليها المحاسبون يمكن أن يصل إليها أي محاسب آخر إذا استخدم نفس المقاييس، وأهمية التحقق في هذا المجال تبدو في أن المستفيدين من المعلومات المحاسبية لهم مقدرة محدودة في الحصول على هذه المعلومات من مصادر مختلفة بخلاف القوائم والتقارير المالية.
- ج. الوضوح: ويقصد بالوضوح خلو البيانات المعروضة في القوائم المالية من الغموض والالتباس بحيث يسهل على مستخدمي القوائم المالية فهمها بسهولة وبسرعة لتكون أكثر فائدة.
- د. عدم التحيز: وهو مرتبط بالطرق التي يستخدمها المحاسب في توصل إلى النتائج من حيث أن تكون بعيدة عن التحيز في التوصل إلى نتائج معينة إرضاء لفئة على حساب فئة أخرى.
- هـ. القابلية للفهم: حتى يمكن الاستفادة من القوائم المالية يتعين أن تكون المعلومات الواردة فيها مبسطة وواضحة بطريقة لا تخل بالمعنى المقصود منه.
- و. التوقيت: يقتضي إعداد القوائم المالية وتوصيلها للمستفيدين منها في وقت مناسب يسمح لهم بالاستفادة من المعلومات الواردة فيها.
- ز. المقارنة: يعني ضرورة إعداد القوائم المالية كل فترة معينة على أساس يسمح بمقارنتها وتحليلها بالقوائم المالية في السنوات السابقة.

4. مستخدمي القوائم المالية

حدد الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم المالية عدد من الفئات كمستخدمين لها، كما حدد طبيعة المعلومات التي تحتاجها كل فئة على النحو التالي:¹¹

- أ. المستثمرين والمساهمين: وتقدمهم القوائم المالية بدرجة المخاطرة المتعلقة برأس المال وإمكانيات العائد الذي تحققه المنشأة على رأس المال المستثمر بالإضافة إلى معلومات أخرى مفيدة عند اتخاذ قرارات شراء أو بيع أو الاحتفاظ بحصصهم في رأس مال المنشأة.
- ب. العاملون: وتقدمهم القوائم المالية بمعلومات عن قدرات الربحية لدى المنشأة ومدى استقرارها وقدرتها على منح المكافآت والمزايا الأخرى.
- ج. المقرضين: وتقدمهم القوائم المالية بمعلومات عن قدرة المنشأة على سداد أصل الديون والفوائد المستحقة عنها في مواعيد استحقاقها.
- د. العملاء: وتقدمهم القوائم المالية بمعلومات عن قدرة المنشأة على الاستمرار خاصة عند وجود تعاقدات طويلة الأجل يعتمد عليها بدرجة كبيرة.
- هـ. الأجهزة الحكومية: وتقدمهم القوائم المالية بمعلومات تمكنها من معرفة وتحديد طبيعة وحجم مصادر الأموال واستخداماتها ومدى الالتزام باللوائح والقوانين.

البنوك الجزائرية والتزامها بالإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفق معايير المحاسبة الدولية

5. مكونات القوائم المالية

تتضمن القوائم المالية المكونات التالية:

الميزانية أو قائمة المركز المالي ، جدول حساب النتائج أو قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغير في حقوق المساهمين والإيضاحات المتممة للقوائم المالية والمتضمنة ملخصاً لأهم السياسات وأية مذكرات أو إيضاحات أخرى، حيث تعرض كل قائمة منها رؤية مختلفة للمؤسسة الواحدة إلا أنه يجب ألا ينظر إلى تلك القوائم المالية على أنها بدائل لبعضها البعض، بل هناك ارتباط فيما بينها، ويطلق على كيفية الارتباط بينها ترابط عناصر المعلومات المالية.¹²

رابعا : الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية

1. مفهوم الإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح المحاسبي من أهم الممارسات المحاسبية التي تأثرت بالتغيرات البيئية الجديدة والعولمة، حيث عدلت الكثير من المؤسسات سياسات الإفصاح التي تنتهجها لتأخذ في اعتبارها متطلبات معايير المحاسبة الدولية، وقد اختلفت وجهات نظر الباحثين والمهنيين حول مفهوم الإفصاح خاصة فيما يتعلق بمحتوى الإفصاح ومستواه، فمنهم من لا يحدد نطاق مشكلة الإفصاح في مجرد درجة تفصيل القوائم المالية المنشورة أو في أساليب تبويب وعرض المعلومات في هذه القوائم، وإنما يتعد هذا النطاق ليجعل منه عنصر دقة ومصداقية للأرقام المعروضة في هذه القوائم هو أساس مشكلة الإفصاح، في حين أن آخرين يرون أن مشكلة الإفصاح تنحصر فقط في نطاق عرض المعلومات في القوائم المالية المنشورة وبمجرد كمية المعلومات المعروضة فيها و من ثم الشكل الذي يتم فيه عرض هذه المعلومات، أما مسألة صحة ومصداقية الأرقام المعروضة في تلك القوائم فهي مسألة أخرى تتعدى من وجهة نظرهم حدود مشكلة الإفصاح لتدخل في نطاق القياس المحاسبي. إن معنى الإفصاح لغة هو "الكشف عن الشيء وبيانه" و يهدف تعريف الإفصاح إلى تمييز الظاهرة موضع الدراسة، وتوضيح معالمها بشكل يسهل معه فهم المعنى المقصود، كما يفيد في تحديد الاتجاهات والموضوعات الرئيسية التي لها أهمية نظرا لتزايد الطلب على المزيد من الإفصاح من قبل المستخدمين المختلفين للمعلومات.¹³

إن أية مناقشة أو بحث لابد و أن تتم في إطار أغراض المحاسبة المالية التي تتمحور في نهاية الأمر حول غرض رئيسي هو توفير المعلومات الملائمة للفئات التي قد تستخدم البيانات المحاسبية في اتخاذ قرارات اقتصادية هامة، من هنا تبرز أهمية البيانات المالية وأهداف القوائم المالية وأغراضها لذا فقد أصبح لزاما اشتقاق مبدأ يتلاءم مع كل هذا فكان مبدأ الإفصاح والذي بمقتضاه ضرورة شمول التقارير المالية على جميع المعلومات مع توفير الوضوح المناسب فيها، وبمقتضى هذا المبدأ أصبح لا ينظر إلى القوائم المالية على أنها أهداف تسعى الوحدة المحاسبية إلى تحقيقه بمجرد إعدادها إنما لمساعدة بعض الأطراف لاتخاذ القرارات المختلفة.

أما في أدبيات المحاسبة فقد تعددت التعاريف الخاصة بالإفصاح المحاسبي، حيث يمكن القول أن المقصود بالعرض والإفصاح في الفكر المحاسبي هو "الإعلان عن جميع السياسات المحاسبية التي استندت إليها الوحدة الاقتصادية في إعداد التقارير والقوائم المالية، كذلك الإعلان عن جميع المعلومات والبيانات المحاسبية المكملة لتلك السياسات، وذلك بصورة شاملة وعادة ما تتلاءم مع احتياجات مستخدمي تلك القوائم والتقارير".¹⁴

فيما قد ركز بعض الباحثين على الغرض من توضيح المعلومات المالية، إذ تطرق الكثير منهم إلى مفهوم الإفصاح، وأهميته في اتخاذ القرارات فعرفوه بأنه نشر المعلومات الضرورية للفئات التي تحتاجها وذلك لزيادة فعالية العمليات التي يقوم بها

البنوك الجزائرية والتزامها بالإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفق معايير المحاسبة الدولية

السوق المالي، حيث أن الفئات المختلفة تحتاج للمعلومات لتقييم درجة المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة للوصول إلى القرار الذي تستطيع من خلاله تحقيق أهدافها والتي تتناسب مع درجة المخاطرة التي ترغب بها¹⁵.

أما مفهوم الإفصاح من طرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AAA) فهو "عرض للقوائم المالية بكل وضوح طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما و يتعلق ذلك بشكل و تصنيف المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية ومعاني المصطلحات الواردة بها حيث تكون أكثر ملائمة للتنبؤ بوضعية الشركة مستقبلا وذلك لاتخاذ القرار الاستثماري الملائم".¹⁶

مما سبق نخلص إلى أن الإفصاح كمفهوم نسبي يحقق كثيرا من المزايا للمستثمرين والدائنين وإدارة المشروع وغيرهم من المستفيدين، إذ يقتضي إعلام متخذي القرارات الاقتصادية بالمعلومات المهمة، ويهدف إلى ترشيد عملية اتخاذ القرارات والاستفادة من استخدام الموارد بكفاءة مما ينعكس بالتالي على زيادة درجة الرفاهية للاقتصاد القومي عامة.

2. أنواع الإفصاح المحاسبي

هناك من يقسم الإفصاح المحاسبي إلى نوعين:

1.2 الإفصاح المثالي

وهو الذي لا يتحقق إلا بتحقيق الشروط التالية:

- أن تكون القوائم المالية المنشورة على درجة عالية من التفصيل؛
- أن تكون أرقام القوائم المالية على درجة عالية من الدقة والمصادقية؛
- أن يتم عرض القوائم المالية بالصورة وفي الوقت الذي يتناسب مع احتياجات ورغبات كل طرف من الأطراف ذات مصلحة على حدة.

2.2 الإفصاح الواقعي

وهو الذي يركز على الموازنة ما بين الفائدة أو العائد الذي سيتحقق من المعلومات وبين تكلفة نشر تلك المعلومات، ويمكن تعريفه بأنه الإفصاح الممكن أو المتاح، ومعيار هذا الإفصاح هو المرونة في إطار عناصره الرئيسية التي تشمل طبيعة المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، ثم الأطراف التي سوف تستخدم هذه المعلومات، بمعنى أنه يجب على التقارير المحاسبية أن تفصح عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة، ونلاحظ أن هناك اتجاه نحو زيادة حجم المعلومات المفصح عنها والتركيز على المعلومات التي تحتاج لدراسة وخبرة في استخدامها وخاصة تلك التي يحتاجها المحللون الماليون ووسطاء الاستثمار بحيث يقوم هذا المفهوم على الركائز التالية:

- المبادئ والأصول المحاسبية؛
- السياسات الإدارية؛
- توجيهات و لوائح الإشراف و الرقابة من جهة وأدلة التدقيق ومصالح الأطراف التي ستستخدم تلك البيانات من جهة أخرى.

يتبين من تعريف الإفصاح الواقعي بأنه هو الأقرب في التطبيق إلى الواقع العملي، كما نجد أنه يتضمن مفاهيم الإفصاح الثلاثة وهي:¹⁷

أ. الإفصاح المناسب: وهو الحد الأدنى من الإفصاح الذي يجب أن تتضمنه القوائم المالية حتى لا تكون مضلة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية المختلفة.

البنوك الجزائرية والتزامها بالإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفق معايير المحاسبة الدولية

ب. الإفصاح العادل: ويتضمن تزويد جميع مستخدمي القوائم المالية بنفس كمية المعلومات في وقت واحد.

ج. الإفصاح الكافي: وهو تزويد الفئات المختلفة بالمعلومات التي تعتبر مفيدة لاتخاذ القرارات الرشيدة، حيث أن المعلومات الكثيرة التي ليس لها معنى ودلالة تؤدي إلى ضياع المعلومات المهمة والمفيدة مما يضل مستخدمي البيانات المالية عند اتخاذ القرار.

خامسا: القطاع البنكي في الجزائر والتزامه بمعايير المحاسبة الدولية

عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة تغييرات جذرية على مستوى كل القطاعات خاصة القطاع المصرفي منها وكانت أولى الإصلاحات المصرفية إصلاحات 1986، حيث يعتبر القانون 36-12 بتاريخ 19 أوت 1986 قانون الإصلاح المالي هو البداية الجوهرية للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وهو أول إصلاح بعد الاستقلال، حيث اعتبر البنك مؤسسة اقتصادية تملك الشخصية المعنوية التجارية، تتعامل مع الآخرين على أساس قواعد تجارية، وتخضع لمبدأ التنظيم والانسجام في معاملتها مع المحيط الخارجي، وتكون محرة من كل القيود، ولها الحرية في تمويل المشاريع، كما أعطى دورا أكثر أهمية للبنوك التجارية، ثم جاء قانون رقم 88-06 الصادر سنة 1988 لاستقلالية المؤسسات المصرفية والمالية، ثم تبعه أهم القوانين المصرفية التي عرفت الجزائر وأهم تحول في تطور النظام المصرفي الجزائري وهو قانون النقد والقرض 90-10 الذي نص على ضرورة تعديل الجهاز المصرفي وإعادة النظر في نظام مؤسساته بهدف إقامة قطاع مصرفي ومالي متنوع ومتطور، خاصة في ظل التحول نحو اقتصاد السوق الذي يعني دخول بنوك أجنبية منافسة.

وابتداء من سنة 1994 كانت الجهود موجهة إلى امتثال البنوك التجارية لمعايير محسنة تشمل العمل المصرفي و المحاسبة المصرفية، وطلب من جميع البنوك القائمة أن تتقدم من جديد لطلب ترخيص بمزاولة العمل المصرفي من بنك الجزائر، ومن ضمن منتجات الإصلاحات المحاسبية المصرفية إعداد أول مخطط محاسبي بنكي لتغطية كل النقص السابقة وتجاوز العقبات، فقد جاء بتحسينات معتبرة كما مكن السلطات النقدية من مراقبة البنوك، والتحكم في الكتلة النقدية، فأول مخطط محاسبي بنكي صدر وفقا للنظام 92-08 بتاريخ 17 نوفمبر 1992 والذي شرع في تطبيقه ابتداء من 1993/01/01، وقد صدر مخطط محاسبي بنكي ثاني مؤخرا نهاية سنة 2009 يتماشى والتطور المحاسبي الذي حصل في البلاد بصدر مخطط محاسبي مالي يتماشى والمعايير المحاسبية الدولية.

ومن أهم ما جاء به المخطط المحاسبي البنكي هو تحديد شروط إعداد القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، ففي 18 أكتوبر من سنة 2009 تم إصدار النظام رقم 05/09 الذي يتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، وتطبق أحكام هذا النظام ابتداء من 01 جانفي 2010، بحيث حسب المادة الثانية من هذا النظام تتكون الكشوف المالية القابلة للنشر في البنوك من الميزانية، وحساب النتائج، وجدول تدفقات الخزينة، وجدول تغيير المنوال الخاصة والملحق¹⁸ ويجب أن يتم إعداد الكشوف المالية وفقا للأسس المحاسبية وقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي المشار إليها في النظام 04/09 المؤرخ في 23 يوليو 2009 والمتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية. ولقد قدم النظام 05/09 نماذج لكل من الميزانية وخارج الميزانية (قائمة المركز المالي)، جدول حساب النتائج (قائمة الدخل)، جدول تدفق الخزينة، نموذج جدول تغير الأموال الخاصة، وملحق الكشوف المالية (الإيضاحات المتممة للقوائم المالية). و فيما يلي أهم المعلومات التي يجب توفرها في كل قائمة وفقا للنظام المحاسبي المالي:

البنوك الجزائرية والتزامها بالإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفق معايير المحاسبة الدولية

1. قائمة المركز المالي (الميزانية)

تعرف الميزانية على أنها قائمة توفر معلومات عن طبيعة و مقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة، والتزامات المؤسسة لدائنيها، وحق الملاك على صافي أصولها، حيث يمثل المركز المالي للمؤسسة فيما لها من أصول وما عليها من خصوم أو التزامات تجاه الآخرين في آخر الفترة المالية.¹⁹

أما فيما يخص ميزانية البنوك و المؤسسات المالية المشابهة تعرض الأصول والخصوم من حيث الطبيعة وتجعلها في ترتيب موافق لسيولتها واستحقاقاتها النسبية، إذ يجب أن تظهر في ميزانيتها على الأقل ما يلي:²⁰

أ. الأصول

- وضعية سندات الخزينة اتجاه البنك المركزي؛

- مبالغ سندات الخزينة و الآثار الأخرى الممكن تثبيتها اتجاه البنك المركزي؛

- سندات الدولة و سندات أخرى مملوكة بعنوان التوظيف؛

- التوظيفات لدى البنوك الأخرى، القروض والسلفيات الممنوحة للبنوك الأخرى؛

- التوظيفات النقدية الأخرى؛

- سندات التوظيف.

ب. الخصوم

- الودائع المستلمة من البنوك الأخرى؛

- الودائع المستلمة الأخرى للسوق النقدية؛

- المبالغ المستحقة من المودعين الآخرين؛

- شهادات إثبات الودائع؛

- السندات لأمر، السفينة؛

- أموال أخرى مقترضة.

2. قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)

يمثل جدول حسابات النتائج كشف أو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية ولا يؤخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويرز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة)²¹، ويحتوي هذا الجدول في حالة المؤسسات البنكية والمالية المشابهة على المعلومات التالية:²²

- منتجات الفوائد وما شابهها؛

- أعباء الفوائد وما شابهها؛

- الحصص المستلمة؛

- الأتعاب والعمولات المقبوضة؛

- الأتعاب والعمولات المدفوعة؛

- المنتجات الصافية الناجمة عن بيع سندات، حسب كل فئة؛

- الأعباء والمنتجات المتعلقة بعمليات الصرف؛

- منتجات الاستغلال الأخرى؛

البنوك الجزائرية والتزامها بالإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفق معايير المحاسبة الدولية

- خسائر القروض والتسييلات الممنوحة وغير القابلة للاسترداد؛

- أعباء الإدارة العامة؛

- أعباء الاستغلال الأخرى.

3. قائمة تدفقات الخزينة

يمثل جدول تدفقات الخزينة التدفقات المالية للفترة المصنفة بالأنشطة العملية، الاستثمارية والتمويلية، حيث أنه يهدف لإعطاء مستخدمي القوائم المالية أساس لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد أموال الخزينة ومعدلاتها و تغيراتها، بالإضافة إلى منحهم معلومات بشأن استخدامات هذه السيولة²³، إن الأنظمة واللوائح تتطلب تقديم جدول التدفقات النقدية في إطار ثلاث فئات تمثل أنشطة المؤسسة وهي:²⁴

أ. الأنشطة التشغيلية (الاستغلال): وهي الأنشطة الناتجة عن الأنشطة الرئيسية المولدة للدخل، وتلك التي لا تعتبر من النشاطات الاستثمارية أو التمويلية.

ب. الأنشطة الاستثمارية: وهي الناتجة عن النشاطات المتمثلة في امتلاك الأصول طويلة الأجل أو التخلص منها، وغيرها من الاستثمارات (الأصول المالية) التي لا تدخل ضمن البنود التي تعادل النقدية.

ج. الأنشطة التمويلية: هي تلك الناتجة عن تغير الأموال الخاصة أو الأموال المقرضة (الاكتتاب في الأسهم، وتسديد القروض).

يجب أن يحتوي جدول تدفقات الخزينة على العناصر التالية:²⁵

- النقدية وما في حكمها المتاحة للاستخدام وغير المتاحة؛

- تفاصيل عن العمليات غير النقدية المرتبطة بأنشطة التمويل والاستثمار كتحويل الديون إلى ملكية؛

- مقدار التسهيلات للقروض غير المسحوبة والمتاحة للأنشطة والتشغيل في المستقبل وتسوية الارتباطات الرأسمالية؛

- المبلغ الكلي للتدفقات النقدية لكل قسم من الأقسام الثلاث (التشغيل، استثمار، تمويل)؛

- مقدار التدفق لكل الأنشطة عبر كل القطاعات الجغرافية وقطاع الأعمال كذلك إجمالي مبلغ التدفقات النقدية من مختلف الأنشطة لدى الشركات الشقيقة.

4. قائمة التغير في الأموال الخاصة

وهي عبارة عن جدول تغيرات الأموال الخاصة حيث يقوم بتحليل الحركات الحاصلة في العناصر المكونة للأموال الخاصة خلال السنة المالية، ويراعى فيه ظهور الحركات المرتبطة بما يلي:

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛

- تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات لأخطاء الأساسية المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال خاصة؛

- النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة كرؤوس أموال خاصة

- عمليات الرسملة وهي ما يتعلق بالزيادة أو النقصان وتسديد رأس المال؛

- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.²⁶

5. ملحق الكشف المالية: يشمل ملحق الكشف المالية على التفسيرات والتعليق الضرورية لفهم أفضل للكشوف المالية ويتم كلما اقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لمستخدمي هذه الكشف، إذا يشمل ملحق الكشف المالية على معلومات ذات طابع بالغ الأهمية أو مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشف المالية وتتضمن:²⁷

البنوك الجزائرية والتزامها بالإفصاح المحاسبي في قوانينها المالية وفق معايير المحاسبة الدولية

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشف؛
- مكملات المعلومات الضرورية للفهم الجيد للكشوف المالية؛
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمعاملات التي تمت مع هذه الكيانات أو مسيرتها؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة.

خلاصة

تحتل البنوك التجارية مكانة هامة في دفع عجلة الاقتصاد الوطني هذا ما جعلها أداة تستعملها الدولة في تطبيق السياسة الاقتصادية والبرامج التنموية، لهذا قامت الجزائر ولمواكبة التطورات الدولية بتطبيق النظام المحاسبي المالي بداية من سنة 2010 والذي أعد وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، لذا يجب على كل البنوك أن تعد قوائمها الأساسية قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغير في حقوق المساهمين، والإيضاحات المتممة للقوائم المالية بشكل متكامل مع بعضها البعض لتحقيق مقتضيات الإفصاح المحاسبي، وتعتبر بصدق ووضوح وبصورة كاملة عن الحقائق الاقتصادية المتعلقة بالبنك وعملياته مع التقليل قدر الإمكان من سوء التفسير وعدم الدقة والغموض.

البنوك الجزائرية والتزامها بالإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفق معايير المحاسبة الدولية

المراجع

- ¹ حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية و معاييرها، دار الثقافة لنشر والتوزيع، 2008، ص 103.
- ² علي بودلال، مولودة مكوي، سمية لمريني، بحث مقدم في الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المراجعة الدولية، جامعة سعد دحلب، البلدة، 13-14 ديسمبر 2011، ص 04.
- ³ مداني بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي في ظل أعمال التوحيد المحاسبي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004، ص 62.
- ⁴ Karim Kharrat, Le passage aux Normes internationales : de nouvelles options pour la gestion du résultat, Comptabilité, Contrôle, Audit et Institution(s), May 2006, Tunisie, pp.CD-Rom, 2006, p.1.
- ⁵ سمير محمد الشاهد، طارق عبد العال حماد، قواعد إعداد و تصوير القوائم المالية للبنوك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، اتحاد المصارف العربية، 2008، ص 20.
- ⁶ محمد جمال علي الهلايلي، عبد الرزاق شحادة، محاسبة المؤسسات المالية : الجوانب النظرية و العلمية، ط2، دار وائل، عمان، الأردن، 2009، ص 225.
- ⁷ رضوان حلوة جنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، ط2، 2006، ص 145.
- ⁸ طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية - شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية - عرض القوائم المالية، الجزء2، الدار الجامعية، مصر، 2003. ص ص 75-76.
- ⁹ نفس المرجع السابق، ص ص 75-76.
- ¹⁰ طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية: عرض القوائم المالية، الجزء الأول، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص ص 78-80.
- ¹¹ محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي: الجوانب النظرية والعلمية، ط2، دار وائل، عمان، الأردن، 2009، ص ص 4-5.
- ¹² أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 79.
- ¹³ Wagdy Sharkas, The Accounting Framework: The Disclosure Expansion, The Chartered Accountants, vol. XXXI, No. 3, September 1982, p 209.
- ¹⁴ محمد حسين، أحمد حسن، أثر الإفصاح عن السياسة المحاسبية للمخزون السلعي على أسعار الأسهم دراسة نظرية تطبيقية، المجلة العلمية التجارية و التمويل، جامعة طنطا، العدد الثاني، 1997، ص 05.
- ¹⁵ خالد الخطيب، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الفلسطينية في ظل المعيار المحاسبي الدولي الأول، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن، العدد الثاني، 2002، ص 154.
- ¹⁶ American Accounting Association, A statement of basic accounting theory, Evanston, Ill, American Accounting Association, 1966, p p 19-27.
- ¹⁷ محمد مطر وآخرون، الإفصاح في ميزانيات البنوك، مجلة البنوك في الأردن، العدد الثامن، 1991، ص ص 116-127.
- ¹⁸ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، النظام 05/09 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الجريدة الرسمية العدد 76، المادة 02، ص16.
- ¹⁹ جعفر عبد الإله، المحاسبة المالية مبادئ القياس والإفصاح المحاسبي، دار حنين، ط1، الأردن، 2003، ص 266.
- ²⁰ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، العدد التاسع عشر، المادة (1.220)، ص 23.
- ²¹ نفس المرجع السابق، المادة (1.230)، ص 24.
- ²² نفس المرجع السابق، المادة (6.230)، ص 25.
- ²³ نفس المرجع السابق، ص 25.
- ²⁴ Bruno Bachy, Michel Sion, Analyse Financière de Comptes Consolidés Normes IFRS, 2^{ème} édition, Dunod, paris, 2009, p. 86.
- ²⁵ Robert Obert, Pratique des Normes I A S/ I F R S : 40 cas d'application, Dunod, paris, 2005, pp. 11-16.
- ²⁶ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، النظام 05/09 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الجريدة الرسمية مرجع سبق ذكره، ص 26.
- ²⁷ نفس المرجع السابق، ص 32.